Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.32 / No.9/ 2024 المجلد 32 / العدد 9/2024

من موجهات الدلالة النحوية عند الطاهر بن عاشور (ت1393ه) التأويل النحوي بالحذف والزيادة

صباح عطيوي عبود
قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل
hum.sabah.etwi@uobabylon.edu.iq.

هدى كاظم وحيد
قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة بابل
art.huda.kadhim@uobabylon.edu.iq.

تاريخ استلام البحث: 10 / 2 /2024 تاريخ قبول النشر: 20/ 5 /2024 تاريخ نشر البحث: 29/9/ 2024

المستخلص:

يُعدُّ التأويل النحوي وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها النحويون تخلصاً من تعارض النصوص الفصيحة –لاسيَّما القرآن الكريم– مع القواعد التي وضعوها، فأصبح أساساً مهمًّا من الأسس التي اعتمدوا عليها في تقعيد القواعد والتوجيه النحوي للكثير من النصوص العربية، وبذلك فهو صناعة وحيلة تذرَّع بها النحويون تفادياً لخروج بعض الصيغ والتراكيب عن الكثير المطرد من قواعد اللغة وأساليبها التي وضعوها.

وللتأويل ارتباط وثيق بمجموعة من القضايا اللغوية التي تحتّم على العلماء اللجوء إليه لتوجيه الدلالة النحوية في الكثير من المسائل، فاعتمدوا على آلياته مثل: التقديم والتأخير في النصوص، والحذف والزيادة، والتضمين والنيابة. وقد سعى البحث الى تتبع هذه الآليات عند ابن عاشور وكيفية استعمالها في تفسيره لتوجيه الدلالة النحوية في بعض الآليات القرآنية. فكان لابدّ من التعريف بالتأويل النحوي عند اللغويين وبيان كيفية انتقاله الى المفسرين، ثم اختيار نماذج من الآيات التي لجأ فيها ابن عاشور الى التأويل بالحذف أو الزيادة لتوجيه الدلالة النحوية لتلك النصوص الكريمة. وقد تبيّن لنا ارتباط التأويل النحوي بالكثير من الظواهر اللغوية التي فرضها قصد المتكلم وغرضه، وأنّ الغاية من الاعتماد عليه بوصفه موجّهاً من موجهات الدلالة النحوية بيان المعنى الخفيّ الذي لم يُصرَح به لعلّة لغوية أو بلاغية معيّنة

الكلمات الدالة: موجّهات، الدلالة النحوية، التأويل النحوي، الحذف، الزيادة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِلَ للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol.32 / No.9/ 2024 المجلد 32 / العدد 9/2024

From the Grammatical Connotation Routers at Ibn Ashour(T1393AH) in his Interpretation of Liberation and Enlightenment Grammatical Interpretation by Deleyion and Increase

Sabah Attiwi Aboud
Arabic language department / College of education for Human Sciences / University of Babylon

Huda Kadhim Waheed
Arabic language department /College of Arts / University of Babylon

Abstract

Grammatical interpretation is one of the means that grammarians have resorted to in order to get rid of the conflict of eloquent texts - especially the Holy Qur'an - with the rules that they have established. It has become an important basis on which they have relied in restricting the rules and grammatical guidance of many Arabic texts, and thus it is an industry and a trick used as a pretext. Grammarians use it to avoid some formulas and structures deviating from the established many language rules and methods that they have established.

Interpretation has a close connection to a group of linguistic issues that force scholars to resort to it, such as: introduction and delay in texts, deletion and addition, inclusion and representation.

Key words*:* Prompts, grammatical significance, grammatical interpretation, deletion, addition.

المقدمة:

شاع لفظ التأويل في المؤلفات النحوية ويكاد يدور معناه في حمل النصّ على غير ظاهره؛ للوصول إلى المعنى الباطن وهو المُراد من النصّ، واستعملوا مصطلحات مختلفة للدلالة عليه، مثل مصطلح التخريج، والتوجيه، والتقدير، والاعتقاد، وغيرها من المصطلحات الأخرى التي أرادوا بها معنى التأويل[1: 18/1].

أمَّا عند المفسرين فالتأويل من أهمِّ الأدوات التي اعتمدوا عليها في بيان المقصود بالخطاب القرآني لارتكازه على الصلة بين التراكيب ودلالتها على المعنى المراد. ويرى الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز أنَّ انتقال هذا المصطلح من المفسرين إلى النحويين كان من طريق الاحتجاج بالآيات القرآنية بوصفها شواهد للكثير من الموضوعات النحوية؛ لأنَّ القرآن الكريم وقراءاته يُعدَّان المصدر الأول الذي يحتج به النحوي لإثبات صحة قواعده النحوية التي يُقرها[1: 13/1].

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مبحثين:

الأول عنوانه (التأويل النحوي بالحذف)

أمَّا الثاني فعنوانه (التأويل النحوي بالزيادة)

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الأول/التأويل النحوي بالحذف

عُرِّف التأويل بتعريفات كثيرة، منها تعريف الزركشي (ت749ه) إذ عرَّفه بأنَّه ((صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه، فالمفسِّر ناقل، والمؤول مُستنبِط))[2: 166/2]. وعرَّفه الجرجاني (ت816ه) بقوله: ((صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المُحْتَمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسُنَّة))[3: 46].

نلحظ أنَّ تعريفه هذا خاص بالتأويل في الشرع؛ بدليل قوله: (إذا كان المُحْتَمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسُنَّة) واحتجاجه بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [يونس: 31]، إذ يرى أنَّه إذا قَصَدَ إخراج الطير من البيضة فهو تفسير الآية، وإن كان المُراد إخراج المؤمن من الكافر أو إخراج العالِم من الجاهل فهو تأويل؛ لأنَّه قد صرف ظاهر الآية إلى معنى آخر لها غير ظاهر[3: 46]. وهو بهذا قد فرَّق بين التأويل والتفسير بعد ما خلطوا بينهما وتوهم بعض العلماء أنَّهما بمعنى واحد.

أمَّا ابن عاشور فقد بيَّن أنَّ التأويل مصدر للفعل (أوّل) وأوّله معناه إرجاع النصّ إلى الغاية المقصودة ((والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلّم به من المعاني فساوى التفسير، على أنَّه لا يطلق إلَّا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول))[4: 16/1].

وأمَّا المحدثون فعرَّفوه بأنَّه ((الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها))[5: 231]. أو هو((وسيلة ذهنيَّة وفنيَّة بارعة يعالج بها النحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النحوية واللغوية
المطردة)).[6: 144]

ومن وسائل النحوي التي اعتمد عليها ابن عاشور في توجيه الدلالة النحوية التأويل بالحذف، ومن ذلك تأويله لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[هود:69]، يرى ابن عاشور أنَّ قوله ﴿سَلَامٌ﴾ مصدر مرفوع وهو خبر لمبتدأ محذوف تقدير: أمري سلام، قال: ((و﴿سَلَامٌ﴾ المرفوع مصدر مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمري سلام، أي لكم...))[4: 116/2].

واحتجَّ ابن عاشور لمجيء ﴿سَلَامٌ﴾ مرفوعة بأنَّ الرفع دليل على الثبات والدوام فيكون بذلك سلام النبي إبراهيم (عليه السلام) أقوى وأحسن من تحيتهم في قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾[4: 116/2] .

وقد تابع ابن عاشور من سبقه من العلماء في استحسانهم لرفع ﴿سَلَامٌ﴾، ومنهم الفرَّاء الذي ذكر أنَّ قوله ﴿سَلَامًا﴾ و﴿سَلَامٌ﴾ لو قرئا بالنصب أو الرفع كان صوابًا، قال: ((ولو كانا جميعًا رفعًا ونصبًا كان صوابًا، فمن رفع أضمر (عليكم) وإنْ لم يظهرها... والعرب تقول: التقينا فقلنا: سلام سلام))[7: 2/ 21 ؛ 8: 490/12].

واحتجَّ الفرَّاء لرفع ﴿سَلَامٌ﴾ بحُجَّة أخرى وهي أنَّ إبراهيم (عليه السلام) كان منكرًا للرسل الذين سلموا عليه فأجابهم برفع ﴿سَلَامٌ﴾، أي: هو سلام إنْ شاء الله ...، وقد استحسن هذا التعليل[7: 21/2]، بقوله: ((وهو وجه حسن))[7: 21/2].

أمَّا أبو حيان فقد تابع الفرَّاء في تعليله لرفع ﴿سَلَامٌ﴾ وأجاز أنْ يكون ﴿سَلَامٌ﴾ مبتدأ حُذف خبره والتقدير: عليكم السلام.[9: 315/5].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والذي دعا المفسرين إلى هذا التأويل هو محاولة إثبات قواعدهم النحوية، من هذه القواعد أَنَّ لكلِّ اسم مرفوع_عاملاً يعمل فيه الرفع، وهذا العامل إمَّا لفظي أو معنوي، فلمَّا رُفع ﴿سَلَامٌ﴾ من دون عامل لجؤوا إلى تقدير عامل محذوف لتستقيم قواعدهم، فجعلوه خبراً حذف مبتدأه؛ لأَنَّ حذف المبتدأ جائز إذا دلَّ عليه دليل[10: 336/1 ؛ 244/1].

فلمَّا دلَّ سياق الحال، والذي هو قرينة مهمَّة من القرائن التي يُعتدُّ بها للاستدلال على المحذوف ((وهو استحضار للعناصر غير اللغوية في عملية التواصل بقصد الإفهام والإفادة ومعرفة الظروف المحيطة بالكلام حتَّى تتحقق عملية التواصل وتتحقق الفائدة وأمن اللبس))[12: 307]، جاز الحذف في الآية.

ومن مواضع التأويل النحوي بالحذف قوله تعالى:﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[البقرة: 210].

يرى ابن عاشور أَنَّ الفعل (أتى) يجب أَنْ يكون الموصوف به مستقلًا أو متحدداً وأَنَّ فاعله يجب أَنْ يكون جسماً، ولمَّا كان الفعل هنا مسنداً إلى لفظ الجلالة –وقد تنزه جلَّ وعلا– من أَنْ يُجسم فلا بُدَّ من صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر غير ظاهر اعتماداً على الدليل العقلي، وهو ما صرَّح به ابن عاشور بقوله: ((ولمَّا كان الإتيان يستلزم التنقل أو التمدد... وكان ذلك يستلزم الجسم، والله تعالى منزه عنه تعين صرف اللفظ عن ظاهره بالدليل العقلي، فإنْ كان الكلام خبراً أو تهكمًّا فلا حاجة للتأويل... وإن كان الكلام وعيداً من الله لزم التأويل...))[4: 284/2].

لقد أدرك ابن عاشور أَنَّ للغرض أو القصد من النصِّ أثراً في جواز تأويله أو إبقائه على ظاهره، وأشار إلى أَنَّ تعلّق الجار والمجرور في قوله: ﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ بالمسند والمسند إليه قد زاد الإشكال الحاصل في إسناد الفعل (أتى) إلى لفظ الجلالة، قال: ((وقوله تعالى: ﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ أشدُّ إشكالاً من إسناد فعل الإتيان إلى الله تعالى؛ لاقتضائه الظرفية، وهي مستحيلة على الله تعالى)) [4: 286/2]، وبذلك فقد صرَّح بأَنَّ قرينة الظرفية دليل على وجوب تأويل النصّ لفساد معناه الظاهر لذلك أوّل هذا النصّ على وجوه عدة هي [13: 1/ 568 ؛ 9: 200/2]

1- إنَّ المراد بالإتيان إتيان ما يليق بالله تعالى من غير انتقام.

2-إنَّ الإتيان استعمل مجازاً ويراد به الانتقام، واحتجوا لذلك بقوله تعالى:﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾[الحشر: 20]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾[النحل: 26].

3-نُسب للزَّجّاج رأي يرى فيه أَنَّ متعلق الفعل محذوف، والمراد: أَنْ يأتيهم الله بما وعدهم من العذاب[9: 201/2].

4-من التأويلات لهذا النصّ أَنْ يكون المضاف محذوفًا وأُقيم المضاف إليه (لفظ الجلالة) مقامه، والتقدير: يأتيهم أمرُ الله أو عذابه، فحذف المضاف للتفخيم.

5-أَنْ يكون المعنى المراد: أَنْ يأتيهم بقدرة الله وبأسه فيكون على تقدير مضاف محذوف أيضاً[8: 124/2].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

6-أوّلها البعض من باب نيابة حروف الجر بعضها عن بعضٍ، فذهبوا إلى أَنَّ (في) قد نابت عن الباء، والمراد: أَنْ يأتيهم الله بظلل من الغمام، وقد نابت (في) عن الباء في مواضع كثيرة، منها قول الشاعر[14: 71/4 ؛ 15: 351/3]:

ويركب يوم الروع منا فوارس خبيرون في طعنِ الأباهرِ والكلى

إذ نابت (في) عن الباء، والمراد: خبيرون بطعن الأباهر.

واختار أبو حيان التأويل بحذف المضاف إذ قال: ((والأوْلى أَنْ يكون المعنى أمر الله...))[9 : 201/2]، محتجًّا لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[النحل: 33]، وتابعه ابن عاشور بقوله: ((والأحسن: تقدير أمر عام يشمل الخير والشرّ لتكون الجملة وعداً ووعيداً))[4: 285/2].

ممَّا سبق نجد أَنَّ المعنى الظاهر للآية وسياق المقام قد دلَّا على احتمال معنى آخر غير الظاهر، فشرع المفسرون بتقدير تأويلات مختلفة بحسب ما يتلاءم وقراءتهم للنصِّ. ولتكون العلاقة بين المسند والمسند إليهم علاقة صحيحة تامَّة المعنى. وهنا يظهر لنا ارتباط التأويل النحوي بالمعنى وليس فقط بالحركة الإعرابية فقوله تعالى:﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ جملة صحيحة من جهة العلاقة النحوية، فهي مؤلفة من مسند ومسند إليه مرتبطين مع بعضهما بعلاقة إسنادية تامَّة، إلَّا أَنَّ المعنى الظاهر للنصِّ وعدم قبول هذه العلاقة الإسنادية عقلًا هو الذي دفع العلماء إلى التأويل النحوي ليستقيم المعنى عقلًا.

ومن مواضع التأويل النحوي بالحذف قوله تعالى:﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[الأحزاب: 10].

ذهب ابن عاشور إلى أَنَّ مفعولي ﴿تَظُنُّونَ﴾ محذوفان للدلالة عليهما[4: 281/2]، وذكر أَنَّ الغاية من حذف المفعولين تنزّل الفعل المتعدي منزلة اللازم بقوله: ((وحذف مفعولا ﴿تَظُنُّونَ﴾ بدون وجود دليل يدلُّ على تقديرهما فهو حذف لتنزيل الفعل منزلة اللازم، والمقصود أَنْ تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن...)) [4: 281/2].

ممَّا هو معلوم أَنَّ الأصل في (ظنَّ) عند النحويين أَنْ تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ولا يجوز الاستغناء عنهما أو عن واحد منهما من دون دليل يدلُّ على المحذوف [10: 289/1؛ 11: 45/2 ؛ 16: 56/2]، واحتجوا لذلك بقول الشاعر[17: 516]:

بأيِ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ ترى حبهم عاراً علي وتحسب

والتقدير تحسبه عاراً، فحذف مفعولي (حَسِبَ) لدلالة السياق عليهما.

وهذا الحذف إمَّا اختصاراً أو اقتصاراً [10 : 289/1]، فأمَّا الحذف اختصاراً فيشترط فيه شرطان[16: 56/2]:

الأول: وجود دليل على المحذوف ومكانه، والثاني: أَنْ لا يؤدي الحذف إلى فساد المعنى أو تغيير في الصيغة اللفظية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وأَمَّا اقتصاراً فالمراد به الاقتصار على ذكر الفعل من دون مفعوليه وهذا كثير في العربية، منه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[النجم: 35]، ومنه قول العرب: ((من يسمع يخل)) [18: 300/2]. فالمراد بقولهم (يخل) من إخال، حذف مفعولاه اقتصاراً واكتفاءً به، والمراد: ((من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه))[18: 300/2].

واحتجَّ لذلك بقول سيبويه: ((وأَمَّا ظننت ذاك فإنَّما جاز السكوت عليه لأَنَّك قد تقول ظننت فتقتصر، [كما تقول ذهبت]... وتقول ظننت به، علته موضع ظنَّك...))[19: 41/1 ؛ 20: 154/7-155].

وأجاز ابن عاشور أَنْ يكون الفعل ﴿تَظُنُّونَ﴾ قد ضُمِّن معنى (تلحقون) بدليل تعديته بالباء التي هي للملابسة [4: 281/21]. فيكون بذلك من باب التأويل بالتضمين والذي دعا ابن عاشور إلى هذا التأويل سعيه إلى إيجاد توافق بين النصّ القرآني وبين القاعدة النحوية عندهم والتي تخصّ باب (ظنَّ وأخواتها).

والأوْلى أَنْ يترك الفعل على بابه؛ لأَنَّ حذف المفعولين والاقتصار على الفعل فقط قد حصل قصداً واكتفاءً بالفعل و متعلقه من الجار والمجرور والمفعول المطلق الذي جيء به لتوكيد الفعل ممَّا يعطي للجملة معنى أقوى وأوكد من معناها في حال ذكر المفعولين، ويؤدي ذلك الحذف إلى التوسع في المعنى لدى السامع، وهو ما قصده ابن عاشور بقوله: ((والمقصود... أَنْ تذهب نفس السامع كلّ مذهب ممكن))[4: 281/21].

المبحث الثاني: التأويل النحوي بالزيادة

اعتمد النحويون والمفسرون على الزيادة بوصفها وسيلة من وسائل التأويل النحوي في النصوص التي تضمَّنت ألفاظًا مزيدة سواء أكانت أفعلًا أم أسماءً أم حروفًا، إلَّا أَنَّهم تحرَّجوا من إطلاق لفظ (زائد) على أي لفظ في النصوص القرآنية؛ نظراً لقدسيتها لذلك فقد حاولوا استعمال مصطلحات تكون مرادفة لمصطلح (الزائد) منها مصطلح البسط، والإقحام، والصلة، والحشو، والتوكيد، وغيرها من المصطلحات الأخرى[1: 17-20؛ 21: 104/1].

ويمكن تقسيم مواضع الزيادة على النحو الآتي:

1- زيادة الأفعال: ممَّا هو معلوم أَنَّ لكلّ لفظ من ألفاظ النصّ القرآني يؤدي غرضًا مقصوداً في المعنى المراد، ويتحدد غرضه تبعًا للوظيفة اللغوية التي يؤديها، وقد وردت بعض الأفعال التي حُكم عليها بالزيادة في النصِّ القرآني الذي ذكرت فيه إلَّا أَنَّ هذه الزيادة لم تمنعها من تأدية الوظيفة اللغوية التي أنيطت لها وأَنَّها استطاعت أَنْ تأخذ حيزاً في المعنى المراد والقصد الذي أراد جلَّ وعلا بيانه فهو القائل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:49]؛ لذلك لا بُدَّ من أَنَّ هذه الأفعال تؤدي معاني يمكن إدراكها بالسياق أو القرائن المحيطة بالنص.

من تلك المواضع قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه:15]، إذ يرى ابن عاشور أَنَّ ﴿أَكَادُ﴾ زائدة والغرض منها تأكيد الخفاء، والمراد: أنا أخفيها فلا تأتيكم إلَّا بغتة[202/16].

وقد أوّل المفسرون ممَّن سبقوا ابن عاشور هذا النصِّ بتأويلات عدة منها[9: 288/6-289]:

1- أَنَّ القصد إخفاء الحديث عنها أو إخفاء وقت وقوعها وبذلك تكون (كاد) عاملة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2- أَنَّ الهمزة في ﴿أُخْفِيهَا﴾ للسلب والإزالة فيكون معنى أكاد أظهرها، كما تقول: أشكى الطبيب المريض، أي: زال شكواه، ونسب هذا الرأي للفارسي[4: 202/16]، وبذلك تكون (كاد)غير زائدة؛ وإِنَّما تدلُّ على شدة مقاربة إظهارها.

3- ذهب بعضهم إلى أَنَّ الفعل (أخفى) من الأضداد، فهو بمعنى الإظهار والإخفاء معًا، ونسب هذا الرأي لأبي عبيدة نقله أبو حيان بقوله: ((وأخفى من الأضداد بمعنى الإظهار وبمعنى الستر. قال أبو عبيدة: خفيتُ وأخفيت بمعنى واحد، وقد حكاه أبو الخطاب وهو رئيس من رؤساء اللغة لا شكَّ في صدقه))[9: 288/6].

4- نسب للأخفش والأنباري رأيهما في أَنَّ المراد بقوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ أُريد إخفاءها [9: 289/6].

من الجدير بالذكر أَنَّ ما دفع العلماء إلى تأويل هذه الآية تأويلات كثيرة مخالفة معنى (كاد) لمعنى الفعل الواقع بعدها، فـــ(كاد) معناها: ((شدة مقاربة الفعل ومداومته))[22: 284/1]. فهي تدلُّ على مقاربة حصول الفعل بعدها، أي: أَنَّه لم يحصل بعد[23: 250/1].

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[النور:43] أي مقاربة ذهاب أبصارهم وأَنَّه لم يحصل بعد، وهي بهذا المعنى تتنافى مع معنى ﴿أُخْفِيهَا﴾؛ لأَنَّ خفاء الساعة واقع لا محالة، وهو ما أشار إليه ابن يعيش، فقولنا: كاد زيدٌ يفعل ((فالمراد قرب وقوعه في الحال إِلَّا أَنَّه لم يقع بعد؛ لأَنَّك لا تقوله إِلَّا لمن هو على حدٍّ الفعل كالداخل فيه لازمان بينه وبين دخوله فيه...))[20: 215/7].

ونقل لنا المنتجب الهمداني (ت 643ه) أَنَّ البعض يرى أَنَّ (كاد) باقية على بابها وأَنَّ معناها: أريده[24: 409/4].

ويبدو لنا أَنَّ (كاد) هنا زائدة جيء بها لغرض المبالغة في كتمان وقتها، وكأَنَّ الله تعالى أخفاها حتَّى عن نفسه ((وهذا مبالغة في كتمان الشيء، تقول العرب: كتمت هذا الشيء حتَّى من نفسي... ومعنى الآية: أَنَّ الله تعالى بالغ في إخفاء الساعة فذكره بأبلغ ما تعرفه العرب...)) [24: 409/4].

والدليل على زيادتها جواز الاستغناء عنها، فلا يختل المعنى، فقوله: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ جملة تامَّة من (إِنَّ) واسمها وخبرها، فيكون قوله: ﴿لِتُجْزَى﴾ متعلِّق بقوله: ﴿آتِيَةٌ﴾، فيكون المعنى: ((إِنَّ الساعة آتية لتجزي كل نفس...)) [24: 409/4].

ومن مواضع التأويل بزيادة الفعل قوله تعالى:﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[مريم:29].

يرى ابن عاشور أَنَّ (كان) زائدة للتوكيد بدليل أَنَّها جاءت بلفظ الماضي، وأَنَّ الغرض منها الدلالة على تمكن المظروفية إذ قال: ((وزيادة فعل الكون في ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ﴾ للدلالة على تمكن المظروفية في المهد من هذا الذي أحيلوا على مكالمته... ففعل ﴿كَانَ﴾ زائد للتوكيد، ولذلك جاء بصيغة المضي؛ لأَنَّ ﴿كَانَ﴾ الزائدة تكون بصيغة الماضي غالبًا))[4: 97/16].

وقد اختلف المفسرون ممَّن سبقوا ابن عاشور في (كان) وأوّلها تأويلات كثيرة[24: 362/4]، فمنهم من جعلها زائدة ونسب هذا الرأي لأبي عبيدة ونقله أبو حيان، قال: ((و﴿كَانَ﴾ قال أبو عبيدة زائدة...))[9: 232/6].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وذهب البعض الآخر إلى أَنَّ ﴿مَنْ﴾ شرطية، فتكون ﴿كَانَ﴾ فعل الشرط، وجوابه محذوف، ونسب هذا الرأي للفرَّاء[5: 15/3] واختاره الزجَّاج بقوله: ((وأجود الأقوال أَنْ يكون ﴿مَنْ﴾ في معنى الشرط والجزاء فيكون المعنى: من يكن في المهد صبيًا حالاً –كيف نكلمه–))[25: 15/3]، وقد وصفه أبو حيان بالبعد[9: 232/6].

ويرى قسم آخر أَنَّ ﴿كَانَ﴾ بمعنى (صار) وأَنَّ اسمها ضمير مستتر فيها، وأَنَّ ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ خبرها، وقوله: ﴿صَبِيًّا﴾ خبر أو حال[24: 262/6].

قال الهمذاني: ((وإنَّما منعت النحاة أَنْ تكون ﴿كَانَ﴾ هنا على بابها؛ لأَنَّ ذلك لا يختصّ بعيسى (عليه السلام)؛ لأَنَّ الناس كلهم كانوا في المهد صبياناً يوماً من الأيام، ثُمَّ يتكلمون بعد أَنْ كانوا كذلك)) [24: 263/6].

والحقّ أَنَّ ما ذهب إليه ابن عاشور أكثر مناسبة لسياق الآية، وهو ما أشار إليه أغلب النحويين من قبل، إذ ذكروا أَنَّ ﴿كَانَ﴾ في هذه الآية زائدة ودخولها كخروجها، وجيء بها لغرض التوكيد ومنهم المبرِّد[26: 117/4] وابن يعيش الذي قال: ((إنَّ ﴿كَانَ﴾ في الآية زائدة، وليست ناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى (عليه السلام) في ذلك معجزة؛ لأَنَّ الناس كلهم في ذلك سواء...))[182/22:5].

ب– زيادة الاسماء

لم يقتصر ابن عاشور على تأويل النص القرآني اعتماداً على زيادة الأفعال، بل اعتمد على زيادة الاسماء ليؤول بعض النصوص التي خالفت القواعد لنحوية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:30] يرى ابن عاشور أَنَّ ﴿إِذْ﴾ اسم من أسماء الزمان المبهمة تعمل إذا اضيفت إلى الجمل الاسمية أو الفعلية لبيان زمانها؛ لذلك فقد تكون ظرفًا لزمن الفعل فتنصب على المفعولية أو قد تنصب على أَنَّها مفعول به شأنها في ذلك شأن أسماء الزمان المتصرفة، وقد يضاف إليها اسم زمان نحو: يومئذٍ، وقتئذٍ، فيكون وجودها في الجملة دليلًا على جملة محذوفة وقرينة على الحذف[4: 396/1].

وقد ذكر ابن هشام لـــ(إذ) أربعة وجوه[27: 94/1]:

الوجه الأول: أَنْ تكون اسماً للزمان الماضي فتعرب مفعولًا فيه (ظرف)، وهو الغالب فيها، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[التوبة:40] فجعلوا ﴿إِذْ﴾ ظرف زمان أُضيف إلى الجملة بعده ﴿أَخْرَجَهُ﴾ والجملة في موضع جر بالإضافة[24: 3/ 263؛ 4: 202/10 ؛ 28: 101/4–102].

الوجه الثاني: أَنْ تكون مفعولًا به، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف:86]، فقوله: ﴿إِذْ﴾ أعرب مفعولاً به لفعل مضمر تقديره: واذكروا[8: 373/8 ؛ 24: 92/3]، واختاره ابن هشام إذ قال: ((والغالب على المذكور في أوائل القصص في لتنزيل أَنْ تكون مفعولًا به بتقدير: ((اذكر...))[27: 94/1]، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾[البقرة:30]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[البقرة:34]، وقوله: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾[البقرة:50].

الوجه الثالث: قد تكون (إذ) بدلًا من المفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾[مريم:16].

في حين جعل أبو البقاء لـــ(إذ) في هذه الآية أربعة وجوه[29: 868/2]:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأول: أَنْ تكون ظرفًا والعامل فيها محذوف، والتقدير: واذكر خبر مريم.

الثاني: أَنْ تكون (إذ) حالًا من المضاف إليه المحذوف والتقدير: خبر مريم إذ...

الثالث: أَنْ تكون منصوبة بفعل محذوف، فيكون التقدير: وبين إذ انتبذت.

الرابع: أَنْ تكون بدل اشتمال من قوله: ﴿مَرْيَمَ﴾ واحتجَّ لذلك بقوله: ((لأَنَّ الأحيان تشتمل على الجثث... وهو بعيد؛ لأَنَّ الزمان إذا لم يكن حالًا من الجنَّة، ولا خبرًا عنها، ولا وصفًا لها، لم يكن بدلًا منها))[29: 868/2].

الوجه الرابع: أَنْ يضاف إليها اسم زمان فيكون ذكرها دليلًا على وجود جملة محذوفة.

ومن الجدير بالذكر أَنَّ النحويين قد اشترطوا في الجمل الفعلية التي تضاف إليها (إذ) أَنْ يكون فعلها ماضيًا في اللفظ والمعنى أو أَنْ يكون ماضيًا من جهة المعنى، مضارعًا من جهة اللفظ قصد به حكاية حال ماضية[11: 55/3 ؛ 16: 276/2].

اختلف المفسرون في (إذ) المذكورة في الآية موضع البحث، فذهب بعضهم إلى أنّها_ زائدة ومنهم أبو عبيدة إذ قال: ((ومعناه: وقلنا للملائكة، و(إذ) من حروف الزوائد))[30: 36/1–37]، وتابعه البغوي، فـــ(إذ) عنده زائدة والمعنى: قال ربك[78/1]، والحال نفسه عند ابن عاشور قال: ((تكون إذ على هذا مزيدة للتأكيد...))[4: 396/1]، وأجاز أَنْ تكون ظرفًا[4: 396/1].

في حين ذهب البعض الآخر إلى أَنَّ (إذ) في موضع نصب بفعل محذوف تقديره: واذكر أو نصبت بالفعل ﴿قالوا﴾ فجعلوها متعلقة به، ومن هؤلاء الزجَّاج[32: 12/1–13] والزمخشري[8: 70/1] وتابعه البيضاوي[33: 1/ 67؛ 24: 92/3]، الهمذاني[24: 374/4]، وقد ردَّ عليهم ابن عاشور بقوله: ((وكذلك أعربها الجمهور وجعلوها متعلقة بقوله ﴿قالوا﴾ وهو يفضي إلى أَنْ يكون المقصود من القصة قول الملائكة، وذلك بعيد؛ لأَنَّ المقصود من العبرة هو خطاب الله لهم... ولأَنَّ الأظهر أَنَّ قوله: ﴿قالوا﴾ حكاية للمراجعة والمحاورة...))[4: 396/1].

ومن مواضع التأويل بزيادة الاسماء قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[البقرة:255]، فقوله:﴿ذَا﴾ اسم إشارة للمفرد المذكر حذفت هاؤه وسبق بـــ﴿مَنْ﴾ الموصولة في خمسة مواضع في القرآن الكريم[34: 51]، منها موضعان في سورة البقرة في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[البقرة:245]، و ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾، وموضع ثالث في قوله: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ﴾[آل عمران:160]، والموضع الرابع في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾[الحديد:11]، أَمَّا الموضع الخامس ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾[الأحزاب:17].

يرى ابن عاشور أَنَّ ﴿ذَا﴾ اسم إشارة زائد، قال: ((و﴿ذَا﴾ مزيدة للتأكيد، إذ ليس ثَمَّ مُشار إليه معين، والعرب تزيد (ذا) لما تدلُّ عليه الإشارة من وجود شخص معين يتعلَّق به حكم الاستفهام حَتَّى إذا أظهر عدم وجود كان ذلك أدلّ على أَنَّ ليس ثمة متطلع ينصب نفسه لادعاء هذا الحكم...))[4: 21/3].

وقد اختلف العلماء في إعراب (ذا)، فمنهم من يرى أَنَّها خبر لاسم الاستفهام (من) شأنها شأن قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وأَنَّ ﴿الَّذِي﴾ نعت للخبر أو بدل منه[24: 545/1 ؛ 29: 382/1].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد ردَّ أبو حيان على ذلك بقوله: ((وعلى هذا الذي قالوا يكون (ذا) اسم إشارة، وفي ذلك بعد؛ لأَنَّ (ذا) إذا كان اسم إشارة وكان خبراً عن (من) استقلت بها الجملة، وأنت ترى احتياجها إلى الموصول بعدها))[9: 2446].

فيكون قوله ﴿مَنْ ذَا﴾ كله في موضع رفع بالابتداء والاسم الموصول ﴿الَّذِي﴾ في موضع خبر للمبتدأ؛ لأَنَّ معنى الجملة يتم به ويستقل، وأَنَّ ﴿ذَا﴾ ((هو الذي يعبر عنها النحويين أَنَّ ذا لغو...)) [9: 2446].

ومن الجدير بالذكر أَنَّ ابن عاشور قد نوّه إلى مسألة مهمة وهي أَنَّ (ذا) إذا وردت بعد اسم استفهام ((فإذا لم يكن في مقام الكلام شيء يصلح لأن يُشار إليه بالاستفهام كان استعمال ﴿ذَا﴾ بعد اسم الاستفهام للإشارة المجازية بأن يتصور المتكلم في ذهنه شخصاً موهوماً مجهولاً صدر منه فعل فهو يسأل عن تعينه...))[9: 481/2]. هذا الكلام ينطبق على المتكلم من البشر، في حين أَنَّ الكلام لما كان صادراً من الذات الإلهية لا يمكن أَنْ تنطبق عليه هذه القاعدة، ولكن يمكن القول إنَّ اسم الإشارة يستعمل للإشارة للقريب، وأَنَّه قد يدلُّ على حقارة واستصغار المشار إليه، وهذا ما ذكره أحد الباحثين إذ قال: ((ويستخدم اسم الإشارة القريب والبعيد للدلالة على التحقير والاستصغار من المشار إليه، واستخدم كل اسم في السياق المناسب، فالقريب يُراد به استحضار ضعف المشار إليه وحقارته...))[34: 66]. فلمَّا لم يكن ثمة مشار إليه كما صرَّح بذلك ابن عاشور، وللدلالة على ضعف المشار إليه وحقارته زيد اسم الإشارة (ذا)، ويمكن الاستدلال على ذلك من جواز الاستغناء عنه، إذ يمكن أَنْ يصبح الكلام: من الذي يشفع عنده...، فلا يختل المعنى، وهذا دليل على زيادته.

زيادة الحروف:

لم يقتصر التأويل بالزيادة على الأسماء والأفعال فقط، وإنَّما شمل الحروف التي حكم بزيادتها في كثير من النصوص القرآنية، وقد تنبَّه ابن عاشور إلى ذلك ودلَّ عليه في قوله تعالى:﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[البقرة:195].

فالباء في قوله: ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ زائدة، واحتجَّ لذلك بأَنَّ الفعل (ألقى) يتعدَّى إلى مفعوله بنفسه تارة، وبـــ(إلى) أو (في) تارة أخرى، قال: ((والإلقاء رمي الشيء من اليد وهو يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه وإلى المرمي إليه بـــ(إلى) وإلى المرمي فيه بـــ(في)... وأَنَّ الباء زائدة لتوكيد اتصال الفعل بالمفعول...))[9: 213/2].

وقد اختلف المفسرون في تأويل قوله: ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ فذهب بعضهم إلى أَنَّ المقصود بها (بأنفسكم) فيكون المقصود ولا تلقوا بأنفسكم[9: 213/2]، وقيل إنَّ المفعول محذوف والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيدكم إلى التهلكة[9: 213/2]، وذهب فريق ثالث إلى القول بزيادتها محتجين لذلك بأَنَّ معنى قولنا: ألقى فلان بيده في أمر، المراد استسلم؛ لأَنَّ الاستسلام في القتال يكون بإلقاء سلاحه بيده[8: 117/1؛ 35: 171/1؛ 33: 129/1؛ 24: 1/ 465؛29: 284/1]. واحتجوا لذلك بقول عبد المطلب: ((واللهِ إنَّ إلقاءنا بأيدينا إلى الموتِ لعجز)) [27: 127/1].

وقد ذكر ابن هشام ستة مواضع تكون فيها الباء زائدة من ضمنها هذا الموضع، والغرض من زيادتها تأكيد اتصال الفعل بمفعوله، ونقل لنا رأياً مفاده أَنَّ الباء هنا للاستعانة أو الواسطة، فإلقاء النفس إلى التهلكة بواسطة اليد أو بسببها كقولنا: كتبت بالقلم [27: 127/1].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويبدو لنا أَنَّ الباء هنا زائدة في اللفظ إلَّا أَنَّها مقصودة بالمعنى؛ لأَنَّ إلقاء النفس إلى التهلكة يكون بسبب ما يصدر من الإنسان من أعمال، واليد هي الواسطة التي يستعين بها لتأدية تلك الأعمال، فصار هذا القول بمثابة المثل، من جهة ثانية فإنَّ سياق الآية يتضمن حديثًا عن الإنفاق في سبيل، فقد يكون المراد بقوله:﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ أي: لا تبخلوا، فكنَّى عن البخل بهذا القول، ويؤيد ذلك ما نقله لنا البيضاوي بقوله: ((وروي عن أبي أيوب الأنصاري (رضي الله عنه) أَنَّه قال: لمَّا أعزَّ الله الإسلام وكثر أهله رجعنا إلى أهالينا وأموالنا نقيم فيها ونصلحها، فنزلت، أو بالإمساك وحبِّ المال فإنَّه يؤدي إلى الهلاك المؤبد...))[33: 1/129].

ومن مواضع زيادة الباء قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[النساء:45]، فالباء في قوله:﴿بِاللَّهِ﴾ زائدة جيء بها لتقوية اتصال الفاعل بالوصف الدال على التمييز بعده، قال ابن عاشور: ((وفعل ﴿كَفَى﴾ في قوله ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ مستعمل في تقوية اتصاف فاعله بوصف يدلُّ عليه التمييز المذكور بعده، أي أَنَّ فاعل ﴿كَفَى﴾ أجدر من أَنْ يتصف بذلك الوصف...))[4: 5/73]. ثُمَّ ذكر أَنَّ الغالب في الفعل ﴿كَفَى﴾ أَنْ يتصل فاعله بالباء الزائدة؛ لتقوية الكفاية، وأَنَّ ما بعد الفاعل يعرب تمييزًا ليميز تلك النسبة[4: 5/73 ؛ 36: 85].

ويرى أحد الباحثين أَنَّ زيادة الباء في فاعل الفعل ﴿كَفَى﴾ فيه تشويق للسامع ((لأجل أَنْ يتمكن الخبر في ذهنه عن طريق البيان بعد الإبهام، في مجيء التمييز الذي يفسر وجه تأكيد الكفاية الواقعة في النسبة بين الفعل والفاعل وهذا التركيب فيه هاتان النكتتان البلاغيتان...))[36: 85].

ومن الجدير بالذكر أَنَّ فاعل ﴿كَفَى﴾ قد يستغني عن الباء كما في قول الشاعر[15: 329]:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرءِ ناهيا

فاستغنى فاعل (كفى) عن الباء الزائدة، ممَّا يدلُّ على أَنَّ زيادة الباء غالبة وليست لازمة، وهو ما أشار إليه ابن هشام[27: 1/124].

ومن مواضع التأويل بالزيادة زيادة حرف (من) في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[البقرة:21] إذ يرى ابن عاشور أَنَّ ﴿مِنْ﴾ في قوله: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ زائدة للتأكيد بدليل جواز الاستغناء عنها، فتقول: الذين قبلكم، واستدلَّ بها على أَنَّهم أول الموصوفين بالقبلية، ولزيادة التأكيد قال ابن عاشور: ((فكان قوله: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ تذكيرًا لهم بأَنَّ آباءهم الأولين لا بُدَّ أَنْ ينتهوا إلى أب أول فهو مخلوق الله تعالى. ولعلَّ هذا هو وجه التأكيد بزيادة حرف ﴿مِنْ﴾ في قوله:﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الذي يمكن الاستغناء عنه بالاقتصار على ﴿قَبْلِكُمْ﴾؛ لأَنَّ ﴿مِنْ﴾ في الأصل للابتداء فهي تشير إلى أول الموصوفين بالقبلية فذكرها هنا استرواحًا لأصل معناها مع التأكيد الغالب عليها إذا وقعت مع قبل وبعد))[4: 1/327].

ومن الجدير بالذكر أَنَّ النحويين قد اختلفوا في ﴿مِنْ﴾ التي تسبق (قبل) و(بعد) على ثلاثة آراء[36: 7]:

الأول: يرى أصحابه أَنَّها لابتداء الغاية الزمانية.

الثاني: يرى اصحابه أَنَّها زائدة يؤتى بها للتأكيد.

الثالث: أَنَّها قد تكون بمعنى (في)؛ لأَنَّ كليهما يدل على الظرفية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد ردَّ ابن هشام على من جعلها لابتداء الغاية إذا سُبقت (قبل) و(بعد) بقوله: ((وأجيب بأنَّهما غير متأصلين في الظرفية وإنَّما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى (جئت قبلك)، جئت زماناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا سهل ذلك فيهما، وزعم ابن مالك أنَّها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها[27: 357/1].

ويرى البيضاوي أنَّ﴿مِنْ﴾ في قوله:﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ يُراد بها كل ما خلقه الله قبل الإنسان بالذات أو بالزمان[33: 54/1].

وقد سبقه إلى ذلك الهمذاني الذي يرى أنَّ ﴿مِنْ﴾ لابتداء الغاية الزمانية، والمعنى: خلقكم وخلق الذين من قبل خلقكم[24: 183/1].

الخاتمة:

1- يُعدُّ التأويل النحوي وسيلة مهمة من الوسائل التي اعتمد عليها النحويون في توجيه النصوص المخالفة لقواعدهم التي وضعوها.

2- ارتبط التأويل النحوي ارتباطًا كبيراً بمجموعة من الظواهر والقضايا اللغوية التي فرضها القصد أو عرض المتكلم كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة والتضمين والنيابة؛ مما دفع بالعلماء إلى البحث عن وسائل تفسر لهم تلك الظواهر.

3- يرى ابن عاشور أنَّ التأويل فرضه بيان المعنى الخفي الذي قصده المتكلم والذي لم يصرِّح به لعلَّة لغوية أو بلاغية معينة، فحذف لفظًا أو زاد آخر، أو ضمن فعلًا معنى فعلٍ آخر.

4- من المصطلحات التي استعملها ابن عاشور للدلالة على التأويل مصطلح الإقحام، لأنَّه أدرك أنَّ هذه الألفاظ قد أُقحمت في النص لتؤدي معنى لم يكن إلَّا بوجودها.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

[1] التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، د.ت.

[2] البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، د.ط، د.ت.

[3] التعريفات، العلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، د.ت.

[4] التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، دار سحنون للنشر، تونس، د.ط، د.ت

[5] أصول التفكير النحوي، علي ابو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[6] دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة،عمان،ط1، 1998م.
[7] معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف النجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983م.
[8] الكشاف عن حقاق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (ت538ه)، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م.
[9] البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت 745ه)، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت
[10] شرح جمل الزجّاجي، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت669ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419ه-1998م.
[11] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
[12] أثر سياق الحال في توجيه الدلالة بين المتكلم والمخاطب في التحليل النحوي في حاشية الصبَّان، مالك يحيى وآخرون، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، مج: 41، عدد5، 2019م.
[13] تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (ت-310ه)، تح: د. بشار عواد معروف وعصام فارس الحرشاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994م.
[14] شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه)، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د.ط، 1966م.
[15] شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، محمد محمد حسن سراب، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1، 2007م.
[16] النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط15، د.ت.
[17] ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.
[18] مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، السُنَّة المحمدية، د.ط، 1955م.
[19] الكتاب = (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب سيبويه (ت: 180ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د.ت.
[20] شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت646ه)، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة العلوم والأدب، القاهرة، ط1، 1434ه- 2013م.
[21] آليات التأويل النحوي عند ابن عاشور التونسي، أبو القاسم بالشيخ وميلود ربيعي، مجلة دراسات، الجزائر، مج: 12، عدد2، 2021م.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[22] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905ه)، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
[23] معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 2003م.
[24] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت: 643ه)، محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة– المملكة العربية السعودية، ط1، 1427ه– 2006م.
[25] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت311ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408ه–1988م.
[26] المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرِّد (ت285ه) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، د.ط، 1994م.
[27] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة شريعت، طهران، ط2، 1387ه.
[28] إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش، (ت1403ه)، دار اليمامة، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، ط4، 1415ه.
[29] التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط1، 1976م.
[30] مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر التيمي البصري (ت 209ه)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1962م.
[31] معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت516ه)، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، 1049ه.
[32] إعراب القرآن المنسوب للزجاج، علي بن عبد الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت: 543ه)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري– القاهرة، ودار الكتب اللبنانية– بيروت– لبنان، ط4، 1420ه.
[33] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت685ه): تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
[34] أسماء الإشارة دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، برير محمد أحمد، كلية الآداب،جامعة الخرطوم، 2007م.
[35] أسماء الإشارة في سورة البقرة دراسة نحوية دلالية، فادي عوني الشلالدة، مجلة ابن خلدون، مج:2، عدد9، 2022م.
[36] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الاندلسي المحاربي (ت542ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422ه.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq